المحاضرة الثالثة والرابعة 03+04:

السياسات الاقتصادية والمؤسسة

ضمن تفاعلات القطاعات الاقتصادية الأربعة

أولا- قطاعات الاقتصاد الكلي والعلاقة بينهم:

ينقسم الاقتصاد الوطني إلى أربعة قطاعات اقتصادية كلية أساسية يتحدد من خلالها مراكز النشاط والفعل الاقتصادي الكلي وهي:

1. القطاع العائلي (الاستهلاك)C:

ونقصد بالقطاع العائلي أو ما يسمى بقطاع الاستهلاك "Consumption Sector"؛ أفراد المجتمع وعائلاتهم الذين يشاركون في العملية الإنتاجية من خلال مساهمتهم في توفير عناصر الإنتاج؛ فيساهم القطاع العائلي في العمل بعرضه للعمل في سوق العمل؛ ويساهم في الأرض من يملكونها؛ وفي رأس المال من خلال توجيه مدخراتهم للإنتاج؛ وفي التنظيم من خلال إدارتهم للمشاريع والمؤسسات ومشاركتهم في أرباحها.

وما يحصل عليه أفراد القطاع العائلي من إيرادات مالية ممثلة في الدخل؛ سيتم إنفاقه في الاستهلاك لشراء السلع والخدمات المختلفة. ويسمى هذا الإنفاق بالإنفاق الاستهلاكي.

إذن فالفرد في القطاع العائلي؛ يشارك في الإنتاج ليحصل على دخل ثم ينفقه في الاستهلاك على مشترياته؛ وما تبقى من دخل يوجه للمدخرات ومن ثم للاستثمار.

2. قطاع الأعمال (الاستثمار) I:

يسمى قطاع الأعمال أيضا بقطاع الاستثمار"Investment Sector"؛ وهم الأفراد المنتجون أي الذين يقومون أساسا بدمج عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية؛ فإن كان القطاع العائلي يستهلك، فقطاع الأعمال هو من ينتج من خلال مجموع المؤسسات المختلفة في الدولة؛ وللقطاع الاستثماري هو الآخر مشتريات لكن غير استهلاكية؛ ومن ثم الإنفاق فقطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري.

Enterprise and Economic Policy MEHIRIG

وبعد إتمام عملية الإنتاج يقسم أرباب المؤسسات الإيرادات المالية على عناصر الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية:

- فيعطى للعمال الأجور؛
- ولأصحاب الأرض الريع، أي ثمن الكراء؛
- ولأرباب رأس المال فوائد وأرباح؛
- وللملاك والمسريين أرباحا. فيقسم الربح مع من كان مشاركا أو مساهما؛

ونشير هنا إلى أن الأفراد الذين ينشطون ضمن قطاع الأعمال في المؤسسات المختلفة؛ لهم أيضا طلب استهلاكي يحتسب ضمن الإنفاق العائلي.

أما بالنسبة لمكونات قطاع الأعمال فيرتكز طلبهم أساسا على النشاط الإنتاجي الصناعي والفلاحي وغيره؛ كما يمكن أن يكون نشاط خدمي؛ ويمكن أن تكون استثماراتهم أنشطة تجارية ضمن هيكلة الأسواق المختلفة دون القيام بدمج لعوامل الإنتاج.

3. القطاع الحكومي(الدولة) G:

القطاع الحكومي "Government Sector" نقصد مجموع المؤسسات العامة والهيئات والمصالح والجماعات المحلية؛ بحيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج سلع وتقديم خدمات للمجتمع لا يوفرها قطاع الأعمال نوعا أو كما؛ وعادة ما تتكفل الدولة بتوفير السلع والخدمات المرتبطة بالمنشئات الكبرى والبنية التحتية للبلاد والمشروعات الاستراتيجية.

ويقدم القطاع الحكومي خدمات عامة سيادية يمكن كالخدمات المتعلقة بوثائق الهوية وجوازات السفر وشهادات الحالة المدنية المختلفة للمواطنين.

ولا تهدف المؤسسات للربح كهدف أساسي بل هدفها هو توفير السلع والخدمات وخاصة الاستراتيجية منها؛ كخدمات الاتصالات والتعليم والموانئ والطرقات وكذا خدمات خصوصية تمثل سيادة الدولة كخدمات الوثائق المدنية...إلخ. كما يقوم القطاع الحكومي بالتكفل بعدة فئات منها ذوي الحقوق كالمتقاعدين والفئات الهشة من خلال التحويلات المالية المختلفة التي ينفقها عليهم كنفقات الضمان والتقاعد.

Enterprise and Economic Policy F.HENIRIG

إن مصدر الدخل المالي للدولة هو الضرائب المختلفة التي يدفها الأفراد والمؤسسات لحساب خزينة الدولة. ويدخل كإيراد أساسي في ميزانية الدولة؛ بالإضافة للمشروعات الاستثمارية الربحية التي تقوم بها الدولة سواء المملوكة بالكلية للقطاع العمومي أو بالشراكة مع القطاع الخاص؛ ويصطلح عليه ب: PPP "public–private partnership"؛ وتكون هذه الشراكة بصيغ منها: البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية " Transfer, Operate, Own, Build".

4. القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) XM:

ونقصد بالقطاع الخارجي علاقة الدولة بالدول الأخرى من خلال عمليات التبادل الاقتصادية المختلفة بين الدول:

- فما يتم تحويله من داخل الدولة إلى خارجها من سلع منظورة وغير منظورة يسمى بـ: الصادرات "Exports"؛ وهو ما مجموع السلع والخدمات المنتجة في الدولة والمحولة إلى الخارج؛
- أما ما يتم جلبه من سلع وخدمات من البلدان الأخرى إلى داخل البلد يسمى بـ: الواردات "Imports".

وترصد حركة الصادرات والواردات في الميزان التجاري الذي يؤخذ ثلاث حالات:

- ✓ فائضا إذا زادت الصادرات عن الواردات؛
- ✓ وعجزا إذا فاقت الواردات؛
- ✓ وتوزنا إذا استَوَيا.

ثانيا–خصائص قطاعات الاقتصاد الكلي:

إن لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية: العائلي؛ والاستثمار؛ والحكومي، والخارجي؛ خصائص تميزه عن باقي القطاعات ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التوضيحي أدناه:

Enterprise and Economic Policy FAHEHIRG

الشكل رقم: 01

خصائص قطاعات الاقتصاد الكلية الأربعة

ثالثا- العلاقة التفاعلية والترابطية بين القطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة:

ينبني الاقتصاد الكلي على تتبع التوازنات الكلية كمؤشر لمعرفة وضع الاستقرار الاقتصادي في الأسواق الثلاث التي يتم فيها التوازن الاقتصادي الكلي؛ هذه الأسواق هي: سوق السلع والخدمات؛ والسوق النقدي؛ وسوق العمل؛ دون إغفال التوازن في ميزان المدفوعات.

إن ما يميز السوق كحيز تلتقي فيه قوتان أساسيتان هما العرض والطلب؛ يجعلنا نفسر وكأن السوق هو مكان اجتماع القطاعات الكلية ويظهر التفاعل فيه. ويظهر في ذلك نتيجة التفاعل أو نتيجة مساهمة كل قطاع في السوق ويمكن شرح هذا المدخل كما يلي:

1. عرض القطاعات في سوق السلع والخدمات:

يتم عرض السلع والخدمات في الأسواق المختلفة؛ والعرض ينطوي على القيام بالنتاج ثم الوظيفة البيعية للمؤسسات لما تم انتاجه؛ ويقوم به قطاع الأعمال بما ينتجه من سلع وخدمات خلال دورات الإنتاج المتنوعة.

ويساهم القطاع الحكومي أيضا في عرض سلع وخدمات من خلال الاستثمارات الكبرى أو الاستراتيجية أو السيادية التي يعرض من خلالها سلعا وخدمات في سوق العرض الكلي؛ إلا أنه وفي الأنظمة الرأسمالية فإننا نتكلم على مساهمة أكبر تقوق 75% من عرض الأعمال الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي العمومي.

ويتفاعل القطاع العائلي في العرض الكلي بطريقة غير مباشرة؛ من خلال مساهمته في توفير عوامل الإنتاج؛ فالقطاع العائلي يوفر الأرض ويكريها لقطاع الأعمال ليحصل على الريع؛ ويساهم في سوق العمل من خلال عرضه للعمل؛ وفي رأس المال باستثمار مدخراته سواء في البنوك وفي أسواق رؤوس الأموال؛ كما يسهم القطاع العائلي في عنصر التنظيم كأحد أهم عناصر الإنتاج.

2. طلب القطاعات في سوق السلع والخدمات:

إن الطلب يقوم به أساسا القطاع العائلي أو قطاع الاستهلاك النهائي؛ الذي يشتري ما يلزمه من سلع وخدمات مختلفة؛ ولولا الطلب الفعال كما وصفه "جون مينارد كينز" لتكدست السلع في السوق.

وللقطاع الحكومي طلبات تشكل إنفاقه الحكومي تتمثل في: ما يقتنيه من سلع وخدمات في شكل تجهيزات متنوعة وخدمات متعددة للمؤسسات الحكومية عبر التراب الوطني.

ولقطاع الأعمال طلب يتفق في شكله مع طلب الأعمال أو الاستثمار، ويختلف معه في مضمونه والهدف منه؛ فالقطاع العائلي يقتني السلع النهائية بهدف الاستهلاك؛ أما قطاع الأعمال فيقتني السلع والخدمات، إما تكون نهائية أو تامة الصنع، أو تكون سلع ونصف مصنعة بهدف استخدمها مباشرة في عوامل الإنتاج كمواد أولية؛ أو استعمالها في إطار توفير شروط نجاح العملية الاستثمارية؛ كخدمات الكهرباء أو الانترنت مثلا.

Enterprise and Economic Policy FAHEMIRG

ولأن الطلب هو تيار انفاق فإن الواردات الكلية تمثل تسربا من الدخل؛ بعكس الصادرات الذي يعتبر حقنا إيجابي في الاقتصاد؛ وعليه فإن فارق الصادرات والواردات (X-M) يمثل صافي طلب القطاع الخارجي.

رابعا: <u>القطاع الحكومي</u> راسم ومنفّذ السياسات والعلاقة مع <u>المؤسسة الاقتصادية</u>:

تحقيقيا لأهداف السياسة الاقتصادية يعمد القطاع الحكومي إلى تطبيق السياسيات الاقتصادية الكبرى الثلاث وهي:

- السياسة المالية.
- السياسة النقدية.
- السياسة التجارية.

بالإضافة إلى تطبيق جملة من الإجراءات والتدابير المطبقة سواء على قطاع أو عدة قطاعات؛ وتكون هذه الإجراءات جزئية الأثر بالمقارنة مع السياسات الاقتصادية الكبرى.

1. العلاقة بين القطاع الحكومي والسياسات الاقتصادية:

يمكن توضيح العلاقة بين القطاع الحكومي والسياسات الاقتصادية في النقاط الآتية:

1. السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أدوات السياسة الاقتصادية رسما وموافقة وتنفيذا وتقييما؛ هي من مهمة المؤسسات الحكومية؛ المركزية والجهوية والمحلية.
2. السياسة المالية مسؤولة عنها وزارة المالية وتضبط في خزينة الدولة التي تقوم بإدارة ميزانية العامة للدولة تحصيلا للإيرادات وترشيدا وفعالية للنفقات.
3. بعد أن تكون السياسة العامة مقترحا من طرف الحكومة تعرض الموازنة العامة على البرلمان بغرفتيه للمناقشة والإثراء ثم المصادقة؛ والتنفيذ خلال عام؛ وتضاف الميزانية التكميلية تصحيحا واستدراكا واحتواء لأي تغيرات سوسيو اقتصادية أو جيوسياسية.
4. المورد الرئيسي للدولة هو تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة؛ وكذا الإيرادات المتأتية من استغلال الأملاك الحكومية أو أي مشروعات خاصة بالدولة.

Enterprise and Economic Policy FMEHIRG

5. القطاع الحكومي له ثلاث أنواع من الإنفاق: **الإنفاق الاستهلاكي**: وهي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك مباشرة؛ مثل: (الأوراق، الأقلام؛ تذاكر سفر...). **الإنفاق الجاري**: ويحتوي على أجور الموظفين في القطاع الحكومي والتحويلات المالية المختلفة (منح؛ إعانات للفئات الهشة...). **الإنفاق الاستثماري**: تقوم الحكومة، بالإضافة لوظائفها الإدارية، بالإنتاج والاستثمارات المختلفة لاسيما تلك المشروعات الكبرى المتعلقة ببناء الجسور والمطارات والطرقات والجامعات... ولذلك سمي هذا الإنفاق بالاستثماري. وكذا تلك النفقات الموجهة لإعانات الإنتاج في شكل تحويلات مالية للمنتجين. إن تحكم الدولة وإدارتها لأنواع النفقات الثلاث يدخل ضمن السياسة المالية التي تشرف عليها.
6. السياسة النقدية تستخدم كل أدواتها لإدارة الكتلة النقدية بما يناسب حاجة الاقتصاد ووضعيته. ويشرف على السياسة النقدية الحكومة بواسطة البنك المركزي ممثلا في بنك الجزائر؛ وكل البنوك التجارية العمومية والخاصة وكذا البنوك الإسلامية.
7. للبنك المركزي أداة فعالة تسمى بالسوق المفتوحة يستخدمها البنك المركزي في مؤسسة تابعة للدولة وهي بورصة الأوراق المالية.
8. تستخدم الحكومة السياسة التجارية للتأثير الإيجابي في علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي؛ سواء ما تعلق بالرسوم الجمركية المختلفة أو بسياسة تحديد سعر الصرف والنظام المتبع لذلك. ووزارة المالية من خلال البنك المركزي هي من تحدد أسعار الصرف؛ أما حركة السلع المنظورة وغير المنظورة فترصد في ميزان التجاري الذي يقيد ضمن ميزان المدفوعات؛ وتتولى إدارة الجمارك التسجيل الإداري لكل العمليات المتعلق بالقطاع الخارجي سواء للسلع والخدمات أو الذهب ورؤوس الأموال وكذا الأفراد.

Enterprise and Economic Policy FAIEHIRG

2. المؤسسة الاقتصادية بين القطاع الحكومي والسياسات الاقتصادية:

إن المؤسسة الاقتصادية هي المتلقي النهائي لفعل تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية؛ بل إن نجاعة الأداة الاقتصادية تثبت بالأثر الإيجابي على المؤسسة الاقتصادية التي تضمن استقرارها وتطورها؛ وبالتالي فإن أي أداة تؤثر سلبا على المؤسسات يتوجب على الجهة الوصية تغيير الأداة الاقتصادية المطبقة أو التدخل لإصلاح ذلك الأثر السلبي.

فمثلا رفع الضرائب غير المدروس على قطاع أو نشاط معين من شأنه أن يجبر أصحاب المؤسسات والشركات على تغيير النشاط؛ ما يؤثر على عرض الإنتاج في الأسواق من تلك المادة. وهو ما يتوجب استشراف الأثر الإيجابي ابتداء والاحتياط لوقوع أي أثر سلبي ناجم عن تطبيق إجراء أو أداة اقتصادية معينة. ويمكن توضيح تموضع المؤسسة الاقتصادية بين القطاع الحكومي والسياسات الاقتصادية؛ من خلال النقاط الآتية:

1. إن الوعاء الضريبي الذي تستقي منه ميزانية الدولة التدفقات المالية منه؛ يتمثل أساسا في مجموع المؤسسات والشركات الناشطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وبتوسع النسيج المؤسساتي يتوسع الوعاء الضريبي ومن ثم تزداد موارد الدولة.
2. إن أي انفاق حكومي جديد توجهه الدولة سواء للموظفين الجدد في القطاعات الحكومية الواسعة؛ أو زيادة الأجور؛ أو تلك التحويلات المالية المقدمة للأفراد والفئات الخاصة؛ كل هذا من شأنه أن يزيد من القدرة الشرائية؛ ومن ثم زيادة الطلب الكلي الفعال فيزداد الطلب على السلع والخدمات في الأسواق فنكون أمام تحريك الركود والمخزونات أو التوسع في الإنتاج في المؤسسات لتغطية الطلب الجديد.
3. تقدم الدولة نفقات مالية للمؤسسات الاقتصادية تسمى بإعانات الإنتاج؛ فالدولة إن كانت تأخذ باليد اليمنى ضرائب على الشركات؛ فإنها تعطي باليسرى إعانات الإنتاج؛ وطبعا تيار الضرائب النقدي أكبر بكثير من تيار الإعانات الإنتاجية؛ ويسمى في علم المحاسبة الوطنية الفارق بين الضريبة وإعانة الإنتاج بصافي الضريبة.

Enterprise and Economic Policy FAEHIRI

4. إعانات الإنتاج قيمة أو وعددا أو قطاعا؛ توجهها الدولة؛ ممثلة في وزارة الصناعة أو وزارة الفلاحة أو أي وزارة لها علاقة بإنتاج سلعي أو خدمي؛ وفقا لتحقيقا إنعاش لقطاع انتاجي معين؛ فمثلا إن أرادت الدولة تشجيع الصناعات الغذائية المعتمدة على المنتوج الفلاحي المحلي؛ فإن توجه هذه الإعانات إلى المؤسسات المعنية.
5. السياسة النقدية باستخدام الجهاز المصرفي ونظامه تمول المؤسسات من البنوك بشتى الصيغ المختلفة. وتوفير رؤوس الأموال للمؤسسات بالكميات المطلوبة؛ وبالقيم الكافية؛ والإجراءات الميسرة ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسات الاقتصادية.
6. من بين أدوات السياسة النقدية أداة السوق المفتوحة؛ يطبقها البنك المركزي في السوق المفتوحة....
7. لهوامش أسعار الفائدة على القروض المختلفة الأثر المباشر في إقدام أو إحجام المؤسسات على الاستثمار والتوسع فيه.
8. السياسة التجارية تعتمد على أداتين أساسيتين هما: الرسوم الجمركية؛ وأنظمة أسعار الصرف؛ بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بترشيد أو التوزع سواء في عمليات التصدير أو الاستيراد؛ منها تحجيم حصص الاستيراد؛ وكذا الإعانات المالية أو التسهيلات المقدمة "التيسير التجاري" المقدمة للمصدرين.
9. والجهة الحكومية المسؤولة عن السياسية التجارية هي وزارة المالية؛ وكذا الجمارك الجزائرية التي من مسؤوليتها حماية الاقتصاد الوطني في شقه المتعلق بعلاقتنا مع الخارج وما يتبع هذه العلاقات من نقل وتحويل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذا حركة الأفراد.

Enterprise and Economic Policy FAHEURIG